خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة عيد العرش المجيد

فاس، 26 جمادى الثانية 1429 الموافق 30 يوليوز 2008م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله يوم الاربعاء 26 جمادى الثانية 1429 الموافق 30 يوليوز 2008م، خطابا ساميا الى الأمة بمناسبة الذكرى التاسعة لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين.

وفي ما يلي النص الكامل للخطاب الملكي السامي:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

لقد حرصت، منذ توليت أمانة قيادتك، على أن أجعل من خطاب العرش محطة لترسيخ الخيارات الكبرى، واستشراف التوجهات المستقبلية، التي نسهر دائماً على بلورتها، بروح الثقة، وبعد النظر، والإرادة القوية، في وفاء للبيعة، بما تقوم عليه من التزامات متبادلة بين العرش والشعب.

وكما عهدتني، فقد ارتأيت أن أجعل من هذه المناسبة، فرصة لمشاطرتك الصادقة الانشغال العميق بإيجاد أنجع السبل لتجسيد إرادتنا الراسخة في توفير العيش الكريم لكل أبناء وطننا العزيز.

وبنفس العزم، أريد أن أجعل من خطابي لك اليوم، وقفة مسؤولة للإجابة على التحديات والرهانات المطروحة على بلادنا، وذلك في سياق ظرفية دولية صعبة، مطبوعة بتقلبات الاقتصاد العالمي غير المسبوقة، والمتمثلة في الارتفاع المهول لأسعار الطاقة والمواد الغذائية الأساسية، وتراجع النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان ولاسيما المتقدمة منها.

وهو ما كان له تداعيات على القدرة الشرائية للفئات المعوزة والمتوسطة وعلى اقتصادنا على غرار كافة بلدان المعمور.

عدالة
adala.justice.gov.ma

وقد استطاع بلدنا، ولله الحمد، مواجهة هذه الإكراهات، وذلك بفضل نجاعة الأوراش والإصلاحات التنموية التي نقودها، والتي بدأت تعطي ثمارها، وهو ما مكن نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي من التصدي لصعوبات المحيط الجهوي والدولي.

وقد تجلى ذلك، في مواصلة المغرب لتقدمه بخطى ثابتة لتوطيد البناء الديمقراطي وإنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الحفاظ على توازناته الماكرو- اقتصادية والمالية وخلق أقطاب جهوية للتنمية، وتقوية قدراته على خلق فرص الشغل وتحسن المؤشرات الاجتماعية.

ومهما كان تحسن هذه المؤشرات، فإنه لا ينبغي أن يحجب عنا أن الطريق ما يزال شاقاً وطويلا لتحقيق طموحنا الكبير في الرفع من معدلات التشغيل باعتباره يشكل الحماية الاجتماعية الحقيقية لمواطنينا ولشبابنا على الخصوص.

ولن يتأتى ذلك، إلا بالرفع من وتيرة النمو والتوزيع العادل لثماره وتحرير المبادرات الخلاقة المدرة للثروات ولفرص العمل.

كما يتعين توطيد المكانة المركزية لمؤسسة الأسرة وتعزيز دينامية المجتمع المدني وفعالياته المسؤولة للنهوض بالتكافل الاجتماعي والمواطنة التضامنية، في تشبث دائم بقيمنا العريقة الدينية والثقافية القائمة على الاعتدال والوسطية.

لذا، نؤكد إرادتنا الراسخة، في ضرورة أن يكون الهدف الاستراتيجي لكافة السياسات العمومية، هو توسيع الطبقة الوسطى، لتشكل القاعدة العريضة وعماد الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع.

وإن عزمنا لتوطيد على جعل الفئات الوسطى مرتكز المجتمع المتوازن، الذي نعمل على بلوغه، مجتمع منفتح لا انغلاق فيه ولا إقصاء، مجتمع تتضامن فئاته الميسورة، باستثماراتها المنتجة ومبادراتها المواطنة وما تدره من شغل نافع، مع غيرها، في الجهود الوطني الجماعي للنهوض بأوضاع الفئات المعوزة وتمكينها من أسباب المواطنة الكريمة.

شعبي العزيز،

مهما كانت أهمية الإصلاحات والأوراش الكبرى، فلن تعطي ثمارها كاملة إلا بتسريع وتيرة النمو لتواكب الحاجيات المتزايدة، وهو ما يقتضي الحسم في الخيارات المطروحة.

عدالة
adala.justice.gov.ma

فهل نكتفي بحلول ظرفية محدودة الأثر؟ أم نواصل خياراتنا الاستراتيجية التي يتعين مضاعفة الجهود لإنضاج وجني ثمارها؟ كلا. فتحديات مغرب اليوم، لا يمكن رفعها بوصفات جاهزة أو بإجراءات ترقيعية أو مسكنة أو بالترويج لمقولات ديماغوجية ترهن الحاضر بالهروب إلى مستقبل نتصوره موهوم.

إن أساس نجاح أي إصلاح، يكمن في ترسيخ الثقة والمصداقية والتحلي بالأمل والعمل والاجتهاد، وعدم الانسياق لنزوعات التيئيس والتشكيك والعدمية، خاصة في الظروف الصعبة. ومهما كانت محدودية النتائج الآنية، فإن المبادرة والمثابرة والنفس الطويل، يجب أن تكون عماد تدبير الشأن العام.

لذا، نهجنا، بكل وثوق، خيار التنمية الهيكلية والبشرية، في حرص على توازن مسارها الشاق والطويل، بحيث لا تتم التضحية بمستقبل البلاد وأجيالها الصاعدة لفائدة اعتبارات آنية أو ظرفية. ولا مجال لعدم تلبية حاجيات ملحة، باسم نظرة قد تكون بعيدة المدى، ولكنها تتجاهل الواقع المعيش.

ومن ثمة، كان عملنا الدؤوب، على تحقيق تنمية مستدامة. تسير على سكتين متكاملتين.

فمن جهة، نحرص على إنجاز الأوراش التنموية الكبرى، وبموازاة ذلك، وعلما منا بأنها لا تعطي ثمارها في الأمد المنظور، نعمل بمواكبتها، بتحسين المعيش اليومي الملح للمواطن بالبرامج العملية لمحاربة الفقر والهشاشة.

وهو ما نعمل على بلوغه بجعل تحرير المبادرات وتعبئة الطاقات، قوام المشاريع المندمجة والملموسة، لمبادرتنا الوطنية للتنمية البشرية، مؤكدين تعهدها بالوقوف الميداني والتقويم المستمر، لتوطيد المكاسب والتصدي لمكامن الخلل، غايتنا المثلى وضع الإنسان في صلب عملية التنمية، في مغرب نريد أن تكون موارده البشرية ثروته الأساسية.

شعبي العزيز،

إن النهج القويم للإصلاح يرتكز على ترسيخ ثقة المواطن في سيادة القانون والأمن القضائي.

ومن هنا، نحرص على مواصلة تحديث جهاز القضاء وصيانة استقلاله وتخليقه، ليس فقط لإحقاق الحقوق ورفع المظالم، وإنما أيضاً لتوفير مناخ الثقة والأمن القضائي كمحفزين على التنمية والاستثمار.

لذا نجدد التأكيد، على جعل الإصلاح الشامل للقضاء في صدارة أوراشنا الإصلاحية.

عدالة
adala.justice.gov.ma

ولهذه الغاية، ندعو حكومتنا للانكباب على بلورة مخطط مضبوط للإصلاح العميق للقضاء، ينبثق من حوار بناء وانفتاح واسع على جميع الفعاليات المؤهلة المعنية، مؤكدين، بصفتنا ضامنا لاستقلال القضاء، حرصنا على التفعيل الأمثل لهذا المخطط، من أجل بلوغ ما نتوخاه للقضاء من تحديث ونجاعة، في إطار من النزاهة والتجرد والمسؤولية.

إن ثقتنا في الهيئات والمؤسسات السياسية، يجب أن تدعمها ثقتنا في الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

لذا، فإننا عازمون على إقامة المؤسسة الدستورية، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حرصا منا على ضمان مشاركتهم، ضمن إطار مؤسسي، في اقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفي إيجاد هيأة دائمة للحوار الاجتماعي المسؤول.

ولدعم قرب السلطات العمومية من الحاجيات الحقيقية للمواطن، وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها له الإدارة والمجالس المنتخبة، ندعو الحكومة لاعتماد نهج للحكامة الترابية الفعلية، يقوم على النهوض باللامركزية والجهوية الموسعة، بالإسراع باللاتمركز.

ومهما كان عمق الإصلاح المؤسسي، فإن نجاحه رهين بتعزيزه بإصلاحات هيكلية أو مكملة، نرفع بها من قوتنا الاقتصادية والاجتماعية، بالنهوض بالقطاعات الأساسية للتعليم والفلاحة والطاقة والماء والنمو الصناعي.

وإذا كنا قد وضعنا التعليم في صدارة هذه القطاعات، فلأننا نعتبره المحدد الحقيقي لأي إصلاح عميق.

ولكي يأخذ إصلاح منظومتنا التربوية سرعته القصوى ووجهته الصحيحة، ندعو الحكومة لحسن تفعيل المخطط الاستعجالي.

وسنحرص على ألا يخلف المغرب موعده مع هذا الإصلاح المصيري. لذلك على الجميع أن ينخرط فيه بقوة. فظروف النجاح متوفرة، من إرادة حازمة لجلالتنا وتعبئة جماعية لكل المؤسسات والسلطات والفاعلين والتنظيمات، هدفنا الجماعي إعادة الاعتبار وترسيخ الثقة في المدرسة العمومية المغربية، كمؤسسة للتنشئة الجماعية على قيم المواطنة الملتزمة وتكريس تكافؤ الفرص.

عدالة
adala.justice.gov.ma

وفي سياق هذه الإصلاحات العميقة، نؤكد الأهمية المركزية لإصلاح وتحديث الفلاحة، فهي بالنسبة لنا، لا تشكل قطاعا اقتصاديا واعدا فحسب، وإنما هي أيضا، أحد المقومات الأساسية لهويتنا الحضارية المتميزة بارتباط المغربي بالأرض.

ومن هذا المنطور، بادرت الحكومة لبلورة توجيهاتنا لإصلاحها، من خلال استراتيجية تهدف إلى تحديثها وعقلنة تدبيرها لكسب رهان الإنتاجية والتنافسية والأمن الغذائي.

وإننا ننتظر من الحكومة تفعيل ما نريده من إطلاق مسيرة فلاحية واعدة، بنهج مقاربة تشاورية، إدماجية وتشاركية، وبتمكينها من كافة الوسائل اللازمة للنجاح.

ولأن الفلاحة مرتبطة بالماء، فنحن مدعوون جميعاً، أكثر من أي وقت مضى، لاستشعار ما يواجه بلادنا في المستقبل من صعوبات حقيقية في مجال تدبير ثروته المائية قد تعيق بثقلها كل مشاريع التنمية البشرية والاقتصادية.

إن المغرب يواجه تحدي تدبير تزايد الطلب على الماء وتعاقب فترات الجفاف وتقلص مخزون المياه الجوفية والتبذير اللامسؤول لهذه الثروة الحيوية، لذا، فإن اعتماد استراتيجية مضبوطة لرفع هذا التحدي بات أمراً حتمياً.

ومن ثم، فإننا سنواصل تعبئة وتعزيز المياه وتوسيع دائرة الاستفادة من الماء الشروب، لا سيما داخل العالم القروي. كما ندعو إلى انبثاق وعي وطني حضاري في اقتصاد استعمال الماء. باعتباره موردا طبيعيا ثمينا.

وكذلك الشأن بالنسبة لما يواجه المغرب من تحديات في قطاع الطاقة، إذ يتعين علينا أن نتكيف، من الآن فصاعدا، مع تحولاته العالمية العميقة، المتوجهة نحو الاستفحال.

لذلك ينبغي انتهاج سياسة تجمع بين التدبير العقلاني للمنتوجات الطاقية وبين اعتماد استراتيجية ناجعة للاقتصاد في الاستهلاك، دون المس بالإنتاجية، وانتهاج حماية وتنويع المصادر الطاقية.

ولا خيار للمغرب أمام ضرورة الرفع من قدرته على الإنتاج المحلي للطاقة، وفتح المجال أمام الاستثمارات الواعدة بتوفيرها، وتكريس الجهود لجعل الطاقات البديلة والمتجددة عمادا للسياسة الوطنية في هذا القطاع.

عدالة
adala.justice.gov.ma

ونغتنم هذه المناسبة، للإشادة بكل حرارة، بالدعم الأخوي والتضامن الفعال لأخوينا الأعزين الأكرمين، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، وصاحب السمو، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد رصدنا هبة هذين البلدين الشقيقين ومساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، للصندوق الخاص الذي أحدثناه لتنمية الطاقات لدعم البرامج الملتزمة بالنجاعة في اقتصاد الطاقة، وكذا تشجيع المستثمرين على استعمال الطاقات البديلة والمتجددة.

وبموازاة ذلك، ندعو الحكومة إلى اعتماد استراتيجية جديدة في المجال الصناعي والخدماتي وتنمية تكنولوجيات العصر، تقوم على الاستغلال الأمثل لما تتيحه العولمة من فرص تدفق الاستثمار، وتهدف إلى تقوية المقاولة المغربية وتشجيع الاستثمار الصناعي الحامل للقيمة المضافة، وفتح المجال أمام الاقتصاد الوطني لاقتحام أنشطة صناعية جديدة ذات تقنيات مبتكرة، وأسواق واعدة، لتصدير منتوجاتها وخدماتها.

فعزمنا يوازي طموحنا، لإدماج المغرب بمقاولاته وجامعاته، في الاقتصاد العالمي للمعرفة.

شعبي العزيز،

تظل أسبقية الأسبقيات، هي تحصين الوحدة الترابية للمملكة.

وقد أسفرت الجهود الدؤوبة لدبلوماسيتنا المقدامة، عن تطور إيجابي جوهري، تجسد في تأكيد الإقرار الأممي بجدية ومصداقية مبادرتنا الشجاعة للحكم الذاتي، والدعم الدولي المتنامي لأحقية المملكة في سيادتها على صحرائها، وبعدم واقعية وهم الانفصال.

وعلى هذا الأساس والتزاما بقرار مجلس الأمن **1813**، فإننا نجدد استعداد المغرب للتفاوض الجوهري، بحسن نية وعلى كافة المستويات، لإيجاد حل سياسي توافقي ونهائي، لهذا النزاع الذي طال أمده.

وفي هذا الصدد، نؤكد الإرادة الراسخة للمغرب في مواصلة نهج اليد الممدودة، بهدف إصلاح ذات البين وترسيخ الثقة، بالحوار والمصالحة الشاملة، مع الأطراف المعنية.

عدالة
adala.justice.gov.ma

ولهذه الغاية، فإننا سنواصل اتخاذ المبادرات الصادقة، والتجاوب مع كل الإرادات الحسنة، من أجل تطبيع العلاقات المغربية- الجزائرية، وإقامة شراكة بناءة مع هذا البلد الجار الشقيق، منطلقنا الوفاء لروابط حسن الجوار بين شعبينا الشقيقين.

هدفنا الأسمى، التجاوب مع تطلعات الأجيال الصاعدة. لتسخير طاقات الشعبين الشقيقين، المغربي والجزائري، لرفع التحديات الحقيقية للتنمية والتكامل، بدل هدرها في متاهات نزاع موروث عن عهد متجاوز يعود إلى القرن الماضي.

ومهما كان اختلاف وجهات النظر في هذا النزاع، فإنه لا يبرر استمرار إغلاق الحدود، كإجراء أحادي يعيشه الشعبان الجاران الشقيقان، كعقاب جماعي يتنافى مع أواصر أخوتهما التاريخية ومستقبلهما المشترك ومع مستلزمات الاندماج المغاربي.

وبنفس العزم، نؤكد رفض المغرب لأي محاولة لفرض الأمر الواقع أو المس بحوزة التراب الوطني.

وفي هذا السياق، نشيد بالتجند الدائم لقواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والإدارة الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية، بقيادتنا، في التحام مع الشعب المغربي، لصيانة الأمن والاستقرار والنظام العام والدفاع عن حوزة الوطن.

وسنواصل المجهود التنموي الجبار، لفائدة مواطنينا المرابطين بالصحراء المغربية والعمل على توفير ظروف العودة الحرة لإخواننا الصحراويين المغتربين حيثما كانوا ورفع المعاناة عنهم وضمان الحياة الآمنة الكريمة لهم، في أحضان الوطن الموحد، وفي نطاق اتحاد مغاربي مندمج بين دوله الخمس، وفي حالة استجابة لمنطق العصر، بتكتل بلداننا في تجمع يشكل قطبا قويا للأمن والاستقرار والتقدم والازدهار، وشريكا فاعلا لتجمعات أوسع.

وهو ما سنواصل العمل من أجله، في فضاءاتنا الجهوية والدولية، تضامنا عربيا-إسلاميا ناجعا، ووضعا متقدما مع أوروبا، واتحادا واعدا من أجل المتوسط، واندماجا إفريقيا إيجابيا. ومع جوارنا من بلدان الساحل وشراكة بناءة مع دول الشمال، وتعاونا مثمرا بين أقطار الجنوب.

وفي هذا السياق، نجدد التزامنا الجهوي والعالمي بمواجهة عصابات الإرهاب ونزوعات التطرف المقيت، وكذا إسهامنا الصادق في الجهود الأممية لفض النزاعات، وإخماد بؤر التوتر بالطرق السلمية، مؤكدين،

عدالة
adala.justice.gov.ma

بصفتنا رئيسا للجنة القدس، ندعمنا لوحدة الشعب الفلسطيني الشقيق ولكفاحه السلمي من أجل إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وسنظل مدافعين عن سيادة الدول ووحدتها الوطنية والترابية، في سوريا ولبنان والعراق والسودان والصومال وحيثما كانت مهددة أو مغتصبة.

شعبي العزيز،

مهما تكن شمولية وأهمية أي إصلاح تنموي عميق، فإنه سيظل محدود الأثر إذا لم يعزز بمواصلة التأهيل السياسي الشامل والمشاركة المواطنة في إنجازه الجماعي.

وهو ما يجعلنا أكثر وثوقا، في تعميق الديمقراطية، بانتظام الاستحقاقات الانتخابية وتكريس شفافيتها ونزاهتها من قبل كل الفاعلين، وتشكيل الحكومة على أساس نتائج الاقتراع.

بيد أن النجاح في الاستحقاقات، يلقي على عاتق الفاعلين مسؤولية استخلاص الدروس من بعض الفجوات. لذا، نؤكد على ضرورة المساهمة الفعالة للهيئات السياسية الجادة في حمل مشعل الإصلاح والتحديث وانبثاق مشهد سياسي معقلن، بأحزاب قوية، متكتلة في أقطاب متجانسة، تنهض بدورها الدستوري في التأطير الناجع، والتمثيل الملتزم والتنافس الانتخابي الحر، على حسن تدبير الشأن العام.

وسأظل، شعبي العزيز، كما عهدتني، ملكا لجميع المغاربة، على اختلاف مكوناتهم، ورمزا لوحدة الأمة، ومؤتمنا على سيادة المملكة وحوزتها الترابية، وضامنا لحقوق الأفراد والجماعات.

فملكيتنا المواطنة، تاج فوق رؤوس كل المغاربة، في التزام دستوري عميق ووفاء متبادل، لعقد البيعة الوثيق وللأرواح الطاهرة لبناة صرح الدولة المغربية العريقة، وفي طليعتهم جدنا ووالدنا المنعمان، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكراهما.

﴿ربنا آتنا من لدنك رحمة، وهيئ لنا من أمرنا رشدا﴾. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عدالة
adala.justice.gov.ma